

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المفوضية القومية لحقوق الإنسان

السودان

التقرير الختامي
لمراقبة الانتخابات
٢٠١٥



أبريل ٢٠١٥

الفهرس

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	تمهيد	١
٢	الملخص التنفيذي	٢
٣	التقرير الختامي	٤
٤	الاطار الدستوري والقانوني والتجارب السابقة	٤
٥	الاطار الديمقراطي قبل الانتخابات	٦
٦	الاطار السياسي	٧
٧	التدابير التنظيمية	٨
٨	ميزانية الانتخابات	٨
٩	تحليل العملية الانتخابية	١١
١٠	الملاحظات عن مراقبة الاجراءات الانتخابية	١٢
١١	النتائج والتوصيات	١٥
١٢	التوصيات العامة	١٦
١٣	الخاتمة	١٨



تمهيد

بعد الفراغ من الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٥ وقيام المفوضية القومية لحقوق الانسان بمراقبة هذه الانتخابات رأينا من المناسب التمهيد لهذا التقرير حول مسيرة مراقبة الانتخابات من بدايتها إلى مرحلة العد والفرز إلى الوصول إلى النتيجة.

بناءً على ما تقدم يشتمل هذا التقرير على توصيف مجريات عملية المراقبة من حيث البيئة السياسية التي تمت فيها هذه الانتخابات والجهود التي بذلتها المفوضية في توعية وتثقيف وتدريب الذين قاموا بعملية المراقبة التي سنقوم بها بما في ذلك العاملين بالمفوضية الذين شاركوا في عملية المراقبة . كما يشتمل التقرير على الاطار الدستوري والقانوني لعملية المراقبة ويتطرق إلى التحديات والصعوبات الادارية والفنية التي واجهت المفوضية في تنفيذ عملية المراقبة من حيث الانتشار في كافة ولايات السودان والصعوبات المالية واللوجستية بالنظر إلى أن هذه الانتخابات تعتبر من أكثر الانتخابات تعقيداً مقارنة بالدول الأخرى حيث تتطوي على انتخابات رئاسية بالإضافة إلى المجالس التشريعية على المستوى القومي والولائي.

وفي ختام هذا التمهيد يسر المفوضية أن تعبر عن الشكر والتقدير لأعضاء المفوضية والعاملين بها والمتعاونين معها وشركائها على مشاركتهم في عملية المراقبة وإخراجها بصورة جيدة والشكر موصول إلى لجنة الاعداد والمتابعة التي شكلتها المفوضية للاعداد ومتابعة عملية المراقبة والتي عكفت على ذلك إلى نهايتها.

وتزجي المفوضية الشكر ايضاً لشركائها من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة لتعاونهم معنا على إنجاز هذه المهمة الوطنية والتاريخية والجهات الأخرى ولجنة اعداد هذا التقرير ومراجعته وتبويب محتوياته.

والله ولي التوفيق ،،،

جوزيف سليمان خليل
نائب رئيس المفوضية القومية لحقوق الانسان

التقرير الختامي لـ رئاسة الانتخابات لسنة ٢٠١٥



المخلص التنفيذي

، من بين مهام ومسئوليات المفوضية لحقوق الانسان الدستورية حماية وتعزيز حقوق الانسان ودعم ومراقبة الانتخابات والتقرير بشأنها في مدى إستيفائها للمعايير الدولية ووثيقة الحقوق المنصوص عليها في دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ وقانون المفوضية القومية للانتخابات لسنة ٢٠٠٨ وقانون المفوضية القومية لحقوق الانسان لسنة ٢٠٠٩ وفي حرية الانتخابات ونزاهتها وتمثيلها لإرادة الشعب ومتابعتها بإعتبارها عنصراً أساسياً من العملية الانتخابية الكلية.

الانتخابات العامة التي جرت في السودان في أبريل ٢٠١٥ تعتبر من أهم التجارب الانتخابية التي تمت في السودان منذ سنة ١٩٥٣ تاريخ أول انتخابات أجريت وفقاً لقانون تقرير المصير وحتى انتخابات ابريل ٢٠١٥.

وفي إطار تنفيذ عملية المراقبة وضعت المفوضية خطة علمية وعملية مستفيدة من تجارب المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية في مراقبة الانتخابات وارتكزت هذه الخطة على الاجراءات والقرارات الصادرة من المفوضية القومية للانتخابات في مراحل نشر السجل الانتخابي وفتح باب الترشيح ومرحلة الاقتراع وفرز الاصوات وإعلان النتائج وفقاً للجدول الزمني الذي أعلنته في سبتمبر ٢٠١٤ وكذلك ارتكزت الخطة على كيفية دعم ومراقبة الانتخابات للأوضاع التي تتعلق بالسلوك الديمقراطي والحريات قبل إنطلاقة العملية الانتخابية ومن أهمها الحوار الوطني وحرية الصحافة، الحريات العامة والموقف الامني في مناطق النزاعات.

وتم رصد ومتابعة مراحل الانتخابات حتى إعلان النتائج ودونت عدداً من الملاحظات من خلال الجداول البيانية والنتائج التي تم رصدها ثم تدوينها في التقييم النهائي حول مدى حرية ونزاهة الانتخابات وموافقتها للمعايير الدولية والمحاور الدستورية والقانونية والسياسية فيما سيجي بيانه.

ووفقاً للدستور وقانون المفوضية القومية للانتخابات ولوائحها الاجرائية فان إدارة العملية الانتخابية في محاورها المختلفة جاءت متماشية مع القانون وأنها تعاملت مع كل القوى السياسية والمرشحين على قدم المساواة وحافظت على حياديتها وإستقلالها في أكثر من إختبار. كما تتطابق الانتخابات مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة التي تمثل إرادة الناخبين وحرية إختيارهم مما مكن من الوصول إلى التوصيات التي تتمثل في ضرورة تطوير الحوار الوطني المعلن عنه منذ العام الماضي وبإرادة وطنية صادقة لتصل غايات الحوار في إقرار السلام في مناطق النزاعات ووقف الحروب والنزاعات القبلية المسلحة والاصلاح السياسي في التداول السلمي للسلطة والاهتمام بعنصر الاصلاح الاقتصادي والتنمية وتعزيز حقوق الانسان في البلاد وبناء السلام الاجتماعي بين مكونات المجتمع من أجل الاستقرار والوحدة الوطنية.

المفوضية القومية لحقوق الإنسان

التقرير الختامي حول مراقبة الانتخابات للعام ٢٠١٥

تواضع المجتمع المحلي والمجتمع الدولي على مراقبة الانتخابات كوسيلة وآلية لتأكيد تنظيم الانتخابات بحرية ونزاهة وتتجلى أهمية المراقبة في أضفاء الشرعية على الانتخابات وتعزيز ثقة الناخبين في مصداقيتها وحيادية المؤسسات القائمة على تنظيمها وإدارتها.

بناءً على ما جاء أعلاه حظيت الانتخابات العامة في ٢٠١٥ بمراقبة دولية ومحلية واسعة حيث حضرها عدداً من الدول بما في ذلك المؤسسات المحلية والمفوضية القومية لحقوق الإنسان وعدد من منظمات المجتمع المدني المحلية المعتمدة والمشاركة في مراقبة الانتخابات للعام ٢٠١٥.

حرصت المفوضية القومية للانتخابات المختصة بالانتخابات وفق قانونها لسنة ٢٠٠٨ على تنظيم عمل بعثات المراقبة المختلفة بوضع الضوابط المنظمة لذلك من حيث تسهيل تحركاتهم عبر الولايات لمراقبة ما يشاؤون من مراحل العملية الانتخابية علماً بأن القانون يتيح لبعثات المراقبة حرية الوصول إلى المراكز والدوائر الانتخابية بالولايات ومراكز الاقتراع والعد والفرز وكذلك الحصول على المعلومات من مصادرها الصحيحة ومراقبة أي مخالفات أو انتهاكات وتجاوزات وذلك لتمكينهم من الاعداد لتقارير موضوعية من واقع ما قاموا به من مراقبة مهنية عالية.

والمفوضية القومية لحقوق الإنسان إذ تقدم هذا التقرير النهائي عن مراقبة الانتخابات التي جرت في ٢٠١٥ وقامت بمراقبتها منذ بدايتها وحتى استكمال العملية الانتخابية حسبما سيأتي بيانه في صلب هذا التقرير الذي يمثل وبحق إضافة ثرة وقيمة قانونية وسياسية في بلادنا ومشاركة فعالة من المفوضية في هذا الشأن.

أولاً: الإطار الدستوري والقانوني والتجارب السابقة:-

(١) صدر دستور جمهورية السودان الانتقالي في سنة ٢٠٠٥ وقد نص فني الباب الثاني منه تحت عنوان (وثيقة الحقوق) على كافة الحقوق والحريات الأساسية، وأوضحت المادة ٢٧ ماهية وثيقة الحقوق بأنها تكون عهداً بين كافة أهل السودان وبينهم وحكوماتهم على كل مستوى وإلزاماً من جانبهم بأن يحترموا حقوق الإنسان والحريات الأساسية المضمنة في الدستور وأن يعملوا على ترقيتها، وتعتبر حجر الأساس للعدالة الاجتماعية

والمساواة والديمقراطية وتحمي الدولة هذه الوثيقة وتعززها وتضمنها وتنفذها، وتعتبر كل الحقوق والحريات المضمنة في الاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من السودان جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة وتنظم التشريعات الحقوق والحريات المضمنة في الوثيقة ولا تصادرها أو تنتقص منها. وخصت المادة ٤١ من الدستور على حق الاقتراع بأن لكل مواطن الحق في المشاركة في الشؤون العامة من خلال التصويت حسبما يحدده القانون، ولذلك يحق لكل مواطن بلغ السن التي يحدده القانون الحق في أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات دورية تكفل التعبير الحر عن ارادة الناخبين وتجرى وفق اقتراع سري عام.

والجدير بالذكر أن الدستور لم يترك هذه الحقوق دون ضمان تنص المادة ٤٨ على انه لا يجوز الانتقاص من الحقوق والحريات المنصوص عليها في وثيقة الحقوق وتصور المحكمة الدستورية والمحاكم المختصة الاخرى هذه الوثيقة وتحميها وتطبقها وتراقب مفوضية حقوق الانسان تطبيقها في الدولة وفقاً للمادة ١٤٢ من الدستور.

(٢) فيما يتعلق بالاطار القانوني ووفقاً للنص الدستوري الوارد في المادة ٢٧(٤) منه بأن تنظم التشريعات الحقوق والحريات المضمنة في وثيقة الحقوق فقد صدر قانون المفوضية القومية لحقوق الانسان في سنة ٢٠٠٩ الذي تضمن من بين مهامها واختصاصاتها الدستورية والقانونية ومسئولياتها تعزيز وحماية حقوق الانسان وعلى وجه الخصوص الحقوق المدنية والسياسية ودعم ومراقبة الانتخابات والتقرير بشأنها في مدى استيفائها للمعايير الدولية ووثيقة الحقوق الواردة في دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥ حسبما جاء في قانون المفوضية القومية للانتخابات لسنة ٢٠٠٨ وقانون المفوضية القومية لحقوق الانسان لسنة ٢٠٠٩ وتأكيد حريتها ونزاهتها وتمثيلها لإرادة الشعب وفي هذا الاطار يقصد بالانتخابات في اللغة "الاختيار"، فالناخب يختار أو ينتخب من بين المرشحين من يعتقد بأنه يمثلته وهذا يعني أن الانتخابات ماهي ألا عملية إختيار وتعبير عن الرأي.

(٣) وفيما يتعلق بالتجارب تعتبر الانتخابات العامة التي جرت في السودان في إبريل ٢٠١٥ من أهم التجارب الانتخابية التي مربها السودان منذ العام ١٩٥٣ تاريخ أول انتخابات تمت وفقاً لقانون تقرير المصير. وحتى انتخابات أبريل ٢٠١٥ والتجارب الانتخابية التي مرت في عهد الحكم المدني الديمقراطي قصيرة الأجل

ولم تأتي بالنتائج المرجوة منها ولذا فإن، انتخابات إبريل ٢٠١٥ تتميز بأنها تقوم في ظل ظروف أمنية سياسية وإقتصادية معقدة وفي ظل تباين حاد لمواقف الأحزاب السياسية العريقة من إجرائها في الموعد المحدد بالدستور والقانون رأى الحزب الحاكم والأحزاب المؤيدة لها إنفاذ الإستحقاق الدستوري وإنفاذ العملية الانتخابية في موعدها بينما رأت الأحزاب المقاطعة للانتخابات تأجيل العملية الانتخابية إلى ما بعد مخرجات الحوار الوطني وبناء دستور توافقي وفي ظل حكومة إنتقالية.

وفي أطار انفاذ المادة ١٤٢ من الدستور واسترشاداً بمبادئ باريس بشأن مفوضيات حقوق الانسان التي اجازتها الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة في ١٩٩٣، صدر قانون المفوضية القومية لحقوق الانسان منظمًا لكل مايتعلق بذلك ومن أهم ماجاء فيه لأغراض هذا التقرير تفسير عبارة حقوق الانسان ويقصد بها الحقوق والحريات الواردة في الدستور القومي الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ والمواثيق الدولية والأقليمية لحقوق الانسان التي صادق عليها السودان كما نص على أن تكون مستقلة في اداء مهامها واختصاصاتها وقراراتها واستخدام اموالها وتتكون المفوضية من خمسة عشرة عضواً يراعى في اختيارهم تمثيل المرأة ومنظمات المجتمع المدني، وتختص المفوضية بحماية حقوق الانسان والتعريف بها ونشرها ومراقبة تطبيقها كما شملت اختصاصات المفوضية تلقي الشكاوي من الافراد والجهات الاخرى ودراستها والتوصية بالمعالجات المناسبة في هذا الشأن ، ولما كان من الاهمية بمكان تحديد الاجراءات التي تتبعها المفوضية نص على انه عند توصل المفوضية لقرار عن أي انتهاك لحقوق الانسان توصي للجهة المختصة بجبر الضرر.

(١) الإطار الديمقراطي قبل الانتخابات

رصدت لجنة دعم ومراقبة الانتخابات الأوضاع التي تتعلق بالسلوك الديمقراطي والحريات قبل إنطلاقة العملية الانتخابية ومن أهم ماجاء في هذا الجانب:-

(أ) الحوار الوطني

إنطلقت مسيرة الحوار الوطني من طرف الحكومة إلى كافة القوى السياسية دون إستثناء وشاركت المفوضية في المجالات ذات الصلة لحل قضايا السودان المزمنة وتعثرت مسيرة الحوار وانعكس ذلك على موقف

الأحزاب المعارضة والتي طالبت بتأجيل الانتخابات لحين الوصول لمخرجات الحوار الوطني وإقرار الدستور وأن تقوم الانتخابات بعد فترة إنتقالية قومية بينما تمسك المؤتمر الوطني والأحزاب المشاركة بالإستحقاق الدستوري للانتخابات في موعدها.

(ب) حرية الصحافة

واجهت الصحف السودانية في الفترة ما قبل الانتخابات إجراءات أمنية وقانونية بالمصادرة والإيقاف بالجملة بلغ في يوم واحد أربعة عشر صحيفة وجاءت هذه الإجراءات حسب رصد المفوضية لأسباب لا تتعلق مباشرة بالعملية الانتخابية أو موقف المقاطعة غير أنها ألقت بظلالها علي العملية الانتخابية في جانب حرية الرأي والتعبير.

(ج) الحريات العامة

في هذا الجانب أبرز الأحداث تتمثل في إعتقال إثنين من رموز المعارضة السياسية هما د/ أمين مكي مدني والأستاذ/ فاروق أبو عيسى وتقديمهما للمحاكمة لأسباب لا تتعلق بموقف المعارضة من الانتخابات.

(د) الموقف الأمني في مناطق النزاعات

وهو موقف النزاعات والتفلات الأمنية الدائرة في ولايات دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق وإعلان الجبهة الثورية عزمها لتعطيل الانتخابات بولاية جنوب كردفان بصورة أساسية. ولم تؤثر الأوضاع في مناطق النزاعات في مسيرة الانتخابات بصورة عامة إلا أنها عطلت الإقتراع في عدد من المحليات بولاية جنوب كردفان وولاية وسط دارفور.

(٢) الإطار السياسي للانتخابات

تتميز التجربة السودانية في مجال الانتخابات بسمية تداول السلطة وعدم إنفلات الأمن وإنشطار الفوضى سواء كان هذا التداول عبر انتخابات ديمقراطية أو غير ذلك فكلها لم تخلف على العموم نزاعات أو فوضى أمنية أو دموية .

ومن الإشارات المهمة أن حكومات السودان واجهت صعوبة فيما بعد الإستقلال في إرساء نظاماً مستقراً في مجال الحكم والإدارة نتيجة للتحديات التي واجهتها عقب الإستقلال وأبرزها حرب الجنوب ومن ثم النزاعات المسلحة في كل من منطقة جبال النوبة و ولايات دارفور و ولاية النيل الأزرق وبإختصار فإن التجارب الانتخابية في

فترات الديمقراطية والفترات الأخرى تمت وفقاً للدساتير التي كانت تحكم تلك الحقبة من عمر السودان ولذا فإن الانتخابات في ظل دستور ٢٠٠٥ الساري الآن وفقاً لقانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ وعليه كانت آخر تجربة للانتخابات في ٢٠١٠ جرت بمرجعية دستور السودان الإنتقالي لعام ٢٠٠٥م وإتفاقية السلام الشامل وقانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨م وتعتبر الأولى من نوعها من حيث الشمول والحجم حيث شملت تلك الانتخابات انتخاب رئيس الجمهورية، رئيس حكومة جنوب السودان، ولاية الولايات، أعضاء المجلس التشريعي القومي، وأعضاء مجلس جنوب السودان.

كما تمت الانتخابات الحالية في سنة ٢٠١٥ وفقاً لدستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة ٢٠٠٥ والتي نحن بصدد تقديم هذا التقرير في مراقبتها وتقييمها وتقديم التوصيات حولها وذلك وفقاً لقانون المفوضية القومية لحقوق الإنسان الذي صدر في سنة ٢٠٠٩.

ثانياً: تدابير تنظيمية:-

١. ميزانية المراقبة

من المعلوم أن ميزانية المفوضية لتشمل ميزانية للمراقبة على الانتخابات وبعد أن اتخذ القرار بمراقبة الانتخابات قمنا بوضع ميزانية للمراقبة ورفعها لرئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٤ ولكن رئاسة الجمهورية لم ترد علينا إلى تاريخ كتابة هذا التقرير لذلك كان لزاماً علينا كواجب دستوري وقانوني للمفوضية أن نقوم بذلك كتبنا لوزارة المالية والاقتصاد الوطني واخذنا نتابع إلى أن أصبح هناك استحالة إذا لم تقوم وزارة المالية بالتصديق على الموازنة المطلوبة واستقطاع من مبلغ تسيير المفوضية وأخيراً وقبل وقت من ضربة البداية للانتخابات تمكنا من المشاركة حيث أننا على الرغم من كل ذلك كنا مستمرين في الاستعدادات وأخيراً تمكنا بجهد جميع أعضاء المفوضية بمن فيهم نائب رئيس المفوضية والعاملين من العمل ليل نهار لإكمال عملية المراقبة بالمركز وعدد مقدر من الولايات حسبما سيجي من عرض لذلك في صلب هذا التقرير.

وقد كان المبلغ المقترح من رئاسة الجمهورية ٥٦٢.٠٠٠ تم تقليصه إلى ٢٣٠.٠٠٠ خصماً على الميزانية السنوية للمفوضية وذلك أدى إلى تقليص بعض الولايات والفرق يوضح الأثر في عدم توفير الموازنة اللازمة لذلك، وقد دعمت المفوضية من التسيير اضافة لما تقدم مبلغ (٣٠.٠٠٠) ثلاثون ألف جنيه.

٢. اعتمدت المفوضية التدابير التنظيمية الآتية لمراقبة الانتخابات .

(أ) دعم العملية الانتخابية ببرنامج تثقيفي وتدريبى لقيادات المنظمات الوطنية التي تم إعتماؤها من قبل المفوضية القومية للانتخابات لمراقبة الانتخابات وتدريب منسوبي منظمات المجتمع المدني في مجال مراقبة الانتخابات ورفع الوعي الانتخابي للجمهور من خلال الوسائط والأجهزة الإعلامية والصحفية.

(ب) تنفيذ مراقبة الانتخابات من قبل المفوضية القومية لحقوق الإنسان في مرحلة الاقتراع وفرز الأصوات، وتم تصميم إستمارة موحدة لكل المراقبين الذين تم إختيارهم من منظمات المجتمع المدني وتدريبهم على الرصد وجمع المعلومات بمراكز ولجان الاقتراع وبلغ عددهم ١٢٠ مراقباً تم توزيعهم على ولايات السودان المختلفة بقيادة وتوجيهات السادة اعضاء المفوضية، كما قامت بإعداد غرفة مركزية في مقر المفوضية إستملت على لجنة عليا برئاسة السيد نائب رئيس المفوضية وسكرتارية فنية ولجنة للشكاوى وتتلقى الغرفة المعلومات الواردة من قبل المراقبين في مراكز ولجان الاقتراع وتقوم بتصنيفها وتحليلها ومن ثم إصدار البيانات وتدوين الوقائع أثناء سير عمليات الاقتراع.

(ج) لقد تم دعم الانتخابات من خلال نشر الوعي التثقيفي للجمهور والإتجاه نحو تمكينهم من ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية بوعي وإدراك وأن تمثل الانتخابات الارادة الحقيقية للشعب بمشاركته في الحياة العامة من خلال تعزيز قيم الديمقراطية والحكم الرشيد ولهذا الغرض عقدت المفوضية عدداً من ورش العمل ولقاءات إعلامية وقد بلغ عدد ورش العمل الرئيسية أربعة ورش لتدريب قيادات المجتمع المدني في عمليات مراقبة الانتخابات ومن أبرز هذه الورش تدريب منسوبي الاتحاد العام للصحفيين السودانيين حول عمليات الرقابة وأهدافها ونشر ثقافتها من خلال الوسائط الإعلامية.

(د) إجراءات المراقبة

إعتمدت المفوضية القومية لحقوق الإنسان إجراءات تفصيلية لتغطية المراقبة في فترة الاقتراع بما لا يقل عن ٣٠% لكل ولايات السودان وولاية الخرطوم ذات الكثافة السكانية العالية بين الولايات والتنوع القومي الثقافي والاثني والتعدد الفكري والسياسي حيث بلغ عدد المراكز التي راقبتها المفوضية في ولاية الخرطوم ٤٦٨ مركزاً للاقتراع بتغطية كل محليات الولاية. تمت المراقبة في أربعة عشر ولاية ولم تتم المراقبة في خمس ولايات هي ولاية وسط دارفور - ولاية شرق دارفور - ولاية

- جنوب كرد فان والنيل الأبيض لأسباب لوجستية تتعلق بتحريك أعضاء المفوضية في هذه الولايات في المدة المحددة للاقتراع.
- (هـ) قام المراقبون بتعبئة استمارة المعلومات الموحدة المرفقة التي أعدتها المفوضية لكل ولايات السودان شملت ستة محاور أساسية تتعلق بـ:
- (١) محور المعلومات العامة: الولاية - المنطقة - اسم المركز - المراقب - التاريخ .
- (٢) محور معلومات مركز الاقتراع.
- (٣) محور معلومات الاقتراع وتشمل سلامة الإجراءات - المخالفات الأساليب الفاسدة.
- (٤) معلومات سلامة الإجراءات القانونية المتبعة في عملية الاقتراع.
- (٥) معلومات تأمين الاقتراع.
- (٦) محور معلومات الفرز والنتائج العامة.

(و) الجدول الزمني لانتخابات ٢٠١٤م

وفقاً للجدول الزمني الذي أعلنته المفوضية القومية للانتخابات في سبتمبر ٢٠١٤م جرت العملية الانتخابية في مراحلها المختلفة وحتى مرحلة إعلان النتائج النهائية وتأخر الجدول الزمني لمدة أسبوع كامل بسبب إفساح الزمن للمجلس الوطني لتعديل الدستور الذي بموجبية تم إلغاء انتخاب ولاية الولايات وأن يتم تعيينهم وفقاً للتعديل الذي أجازه المجلس الوطني.

ووفقاً لخطة التغطية تم توزيع المراقبين بولاية الخرطوم والبالغ عددهم ٨٠ مراقباً إلى ثلاث مجموعات .

- ❖ مجموعة محليات شرق النيل (الخرطوم بحري)
- ❖ مجموعة محليات بين النيلين (الخرطوم)
- ❖ مجموعة محليات غرب النيل (أمدرمان)

وإعتمدت خطة المراقبة تغطية أكثر من ٣٠% من المحليات التابعة لكل ولاية من الولايات والتي وصلت عند التنفيذ إلى ٣٤% من مراكز الاقتراع بالسودان.

وبإنسياب المعلومات اليومية من خلال غرفة المراقبة المركزية برئاسة المفوضية قامت السكرتارية والمشرفين على قطاعات العاصمة والولايات بالحصول على المعلومات من

المراقبين الميدانيين بوسائل الاتصال المختلفة لعدد من المرات في اليوم واستقبال المعلومات وتصنيفها وتحليلها ثم وضعها أمام اللجنة العليا لأخذ إجراءات فورية ومن ثم تدوينها في هذا التقرير الختامي.

٣. إدارة الانتخابات

إستناداً لدستور جمهورية السودان الانتقالي لعام ٢٠٠٥ وقانون المفوضية القومية للانتخابات وللذان اسندا مسئولية الانتخابات للمفوضية القومية للانتخابات من حيث إدارة وتنفيذ الانتخابات والاستفتاءات في مراحلها المختلفة وما أعطاها القانون من استقلال فقد نشرت المفوضية المعلومات الأولية عن السجل الانتخابي وهيكل إدارة العملية الانتخابية بالآتي:-

م	البيان	العدد
١.	عدد المسجلين في الدوائر التي أجريت بها الانتخابات	٣,١٢٦,٩٨٩ ناخب
٢.	عدد مراكز الاقتراع	٦,٦١١ مركز
٣.	عدد لجان الاقتراع	١٠,٩٤٢ لجنة
٤.	عدد الموظفين في إدارة الانتخابات	٦٠,٠٠٠ موظف
٥.	عدد الذين أدلو بأصواتهم	٦,٠٩١,٤١٢
النسبة المئوية		% ٤٦,٤

- الدوائر التي لم تجرى بها عمليات الاقتراع (تأجيل لظروف أمنية) هي:-
- سبعة دوائر بولاية جنوب كردفان - دائرتان بولاية وسط دارفور.
- الدوائر التي لم تجري بها عمليات الاقتراع (لفوز المرشحين بالتركية) هي:-
- أربعة دوائر بولاية غرب كردفان
- دائرة بولاية جنوب كردفان
- دائرة بولاية جنوب دارفور

٤. تحليل العملية الانتخابية

١. نتائج الانتخابات

تم إجراء الانتخابات وفق الجدول المعلن في ثلاثة أيام وتم تمديد فترة الاقتراع لليوم الرابع ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ أبريل ٢٠١٥ وهناك بعض المراكز والمحليات تم تمديد فترة الاقتراع بها بسبب عدم وصول المعدات الخاصة بالاقتراع في مواعيدها وهي:-
(١) محليات أميرو - وكرنوي - الطينة بولاية شمال دارفور لمدة يومين
(٢) محليات ولاية الجزيرة لمدة يومين

رئاسة الجمهورية

عدد المرشحين	الفائز	عدد الاصوات	النسبة المئوية
١٦ مرشح	مرشح المؤتمر الوطني عمر حسن احمد البشير	٥.٥٨٤.٨٣٦	%٩٤.٠٥

نتائج دوائر المجلس الوطني ٢٠١٤م:

الحزب	عدد المقاعد
المؤتمر الوطني	٣٢٣ مقعد
الحزب الاتحادي الاصل	٢٥ مقعد
المستقلون	١٩ مقعد
الاتحادي الديمقراطي	١٠ مقاعد
حزب الأمة الفيدرالي	١٠ مقاعد
حزب الأمة القيادة الجماعية	٦ مقاعد
حزب الأمة الإصلاح والتنمية	٥ مقاعد
حزب التحرير والعدالة القومي	٥ مقاعد
حزب الأمة المتحد	٥ مقاعد
حزب الأمة	٣ مقاعد

بينما نال كل من حزب التحرير والعدالة وحزب الرباط القومي وحزب الحقيقة الفدرالي مقعدين لكل منهم وتحصلت أحزاب الدستور، والشرق للعدالة والتنمية واتحاد عام شمال وجنوب الفونج والحركة الشعبية والأسود الحرة وحزب الأمة الوطني علي مقعد واحد لكل حزب.

٢. ملاحظات عن مراقبة الاجراءات الانتخابية

تم رصد ومتابعة مراحل الانتخابات ابتداءً من مرحلة نشر السجل الانتخابي حتى اعلان النتائج وفي اطار المراقبة تم تدوين عدداً من الملاحظات في التقييم النهائي للعملية الانتخابية وهذه الملاحظات هي:-

(أ) السجل الانتخابي

من خلال ملاحظات المراقبين في معظم الولايات سقوط أسماء الناخبين من الكشوفات المنشورة بمراكز ولجان الاقتراع وواجه عدد من الناخبين معاناة في البحث عن اللجان التي بها أسمائهم بسبب تغيير مواقع بعض اللجان ورغم أن مفوضية الانتخابات خصصت رقماً مجانياً لمثل هذه

(ن) الأساليب الفاسدة وغير القانونية والمخالفات الانتخابية

لم يشير المراقبون بالمفوضية لأساليب فاسدة صادرة من أي من الأحزاب أو المرشحين أو الوكلاء ومع ذلك فأن هنالك حالات تزوير لا تتعدى الستة حالات على أساس فردي . وليس منهجا لأي حزب من الأحزاب المشاركة وقد تم إيقاف الأفراد وتقديمهم للمحاكمات .

(ح) إقبال الناخبين

اتسم اليوم الأول في معظم لجان الولايات بضعف بائن في إقبال الناخبين لمراكز الاقتراع وتراوح النسب من مركز لآخر وولاية لأخرى بين متوسط وجيد. ارتفع عدد الناخبين بصورة ملحوظة من تقارير الناخبين في يوم ١٥-١٦ من أيام الاقتراع. سجل المراقبون التواجد النسوي في مركز الاقتراع بين الجنسين وتمثل المرأة نسبة كبيرة لعدد الرجال ٧٠ - ٨٠% من المقترعين مع ملاحظة الجوانب العمرية وضعف إقبال الشباب للاقتراع.

(ط) العنف الانتخابي

اتسمت أيام الاقتراع والفرز بأوضاع أمنية مستقرة في معظم الولايات خالية من العنف الانتخابي عدا بعض اللجان في مناطق النزاعات فيما اشرنا آلية في فقرة الأوضاع الأمنية التي سبقت الانتخابات إلا إن هذه الأحداث لم تؤثر في سير عمليات الاقتراع كما كان مخططاً لها من الجبهة الثورية.

(ك) مراكز ولجان الاقتراع

سجل المراقبون بصورة عامة انتظام العمل في مركز الاقتراع والجهد المبذول من لجان المفوضية القومية للانتخابات في توفير موظفي الانتخابات وتدريبهم وتأهيلهم للقيام بمهامهم إلا أن بعض الملاحظات في عدد من المراكز تتعلق بالتأخير في فتح المراكز أمام جمهور الناخبين في الزمن المحدد خاصة في اليوم الأول بسبب النقص وعدم توفير أدوات الاقتراع وأيضا وضع الستائر الخاصة بسرية اختيارات الناخبين في مواجهة شبابيك مفتوحة تقدح في سرية الاختيار وعدم إزالة بعض اللوحات والملصقات الدعائية للناخبين من محيط مركز الاقتراع، هنالك عدد من المراكز تم تحويلها لمواقع أخرى أكثرها بولاية كسلا وولاية النيل الأزرق .

(ل) إثبات الشخصية :-

لاحظ المراقبون خاصة بالعاصمة وبعض الولايات لجوء اللجان إلى تعريف الناخبين الذين لا يملكون بطاقات ثبوتية باعتماد شهادات السكن من اللجان الشعبية بالأحياء أو التعرف على الناخب

بواسطة رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات وهو مكان خلاف بين المراقبين ووكلاء الأحزاب والمرشحين من جانب ومن الجانب الآخر ولجنة الانتخابات.

٤. النتائج والتوصيات

من مجمل رصد العملية الانتخابية والملاحظات الواردة في كل مرحلة من مراحلها وجمع البيانات الواردة باستمارة المراقبة ورصد نشاطات ومؤتمرات ونشرات المفوضية القومية للانتخابات في فترات العملية الانتخابية فإننا نجمل نجاحات المراقبة للانتخابات إبريل ٢٠١٥ على النحو التالي:-
أولاً: وفقاً للدستور وقانون المفوضية القومية للانتخابات ولوائحها الإجرائية فإن إدارة العملية الانتخابية في محاورها المختلفة كانت متماشية مع القانون وأنها تعاملت مع كل القوي السياسية والمرشحين على قدم المساواة وحافظت على حياديتها واستقلالها في أكثر من اختيار.

ثانياً: عدم وقوع عنف انتخابي سمة لكل ولايات السودان حيث لم تتم أي إنفلتات أمنية أو فوضى في المراكز واتسمت الانتخابات بوعي شعبي عام من المشاركين والرافضين وبين القوي الحزبية المتنافسة والمرشحين المستقلين.

ثالثاً: خلت العملية الانتخابية من وقوع أي من الأساليب الفاسدة والمخالفات الانتخابية والقانونية بصورة ممنهجة ومخططة من أي من أطراف العملية الانتخابية وما حدث في بعض المراكز يمثل نسبة لا تذكر وعلي أساس فردي.

رابعاً: الأحداث التي وقعت في مناطق النزاعات من قصف وإختطاف لصناديق الإقتراع لم تؤثر في سير العملية الانتخابية في هذه المناطق ولم تكن بالحجم المعلن من الجبهة الثورية المناهضة للحكومة في منع إجراء الانتخابات في الولايات المأزومة بالحرب.

خامساً: عنصر المراقبة على نزاهة الانتخابات من خلال مراقبة عدد مقدر من منظمات المجتمع المدني الوطنية إضافة إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (المفوضية القومية لحقوق الإنسان) إضافة إلى المنظمات الإقليمية ممثلة في جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي والبعثات الدولية والمنظمات ذات البعد الدولي شكلت مستوى رفيع من عدم وقوع أي تجاوزات أو إنتهاكات للمعايير الدولية للانتخابات وقامت هذه المنظمات بعملها بحرية وتمكين.

سادساً: العملية الانتخابية التي تمت بعناصرها المختلفة والمشاركة في إبريل ٢٠١٥ تتسم في مجملها بالتطابق مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة والحقوق المدنية والسياسية في تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم وتحديد خياراتهم في حرية وسرية وتمثيل إرادتهم.

سابعاً: وفقاً للدستور وقانون المفوضية القومية للانتخابات ولوائحها الإجرائية فإن إدارة العملية الانتخابية في محاورها المختلفة كانت ومتماشية مع القانون ولم تحيد المفوضية من البرنامج الزمني المحدد الا لمصلحة سير العملية الانتخابية في الأسبوع الذي تم تأخير لمصلحة التعديلات التشريعية وأنها تعاملت مع كل القوى السياسية والمرشحين على قدم المساواة وحافظت على حياديتها واستقلاليتها في أكثر من اختبار.

ثامناً: على الرغم من تقديم عدداً كبيراً من الطعون وفقاً للقانون رفعت للقضاء الذي شطبها وقامت المفوضية بإعلان ان الرئيس المنتخب والفائز هو رئيساً للجمهورية وهناك بعض الدوائر التي تم الحكم فيها بأعادة الانتخابات.

٥. التوصيات العامة:

للاستفادة من هذه التجربة من واقع مراقبة الانتخابات تتقدم المفوضية ببعض التوصيات وذلك على الوجه الآتي:-

- (١) نناشد الحكومة المنتخبة والقوى السياسية والمعارضة وقطاعات المجتمع المدني الفاعلة أن تولي عملية تطوير الحوار الوطني المعلى عنه منذ العام الماضي وبارادة وطنية صادقة لتصل غايات الحوار لإقرار السلام في مناطق النزاعات ووقف الحروب والنزاعات القبلية المسلحة والأخذ بالإصلاح السياسي في التداول السلمي للسلطة والاهتمام بعنصر الإصلاح الاقتصادي والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان في البلاد وبناء السلام الاجتماعي بين مكونات المجتمع من اجل الاستقلال والوحدة الوطنية وضرورة الوصول إلي توافق وطني لمخرجات الحوار لإقرار دستور دائم متوافق عليه من كل الأطراف والقوى السياسية لتأكيد سيادة حكم القانون .
- (٢) أن تولي الدولة اهتماماً خاصاً بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (المفوضية القومية لحقوق الإنسان) والمنظمات الوطنية العاملة في مجال العون المدني الحقوقي بتمكينها من القيام بمهامها في تعزيز الحقوق المدنية والسياسية.
- (٣) رغم العمل الجيد الذي قامت به مفوضية الانتخابات كحافطة للسجل الانتخابي وناشرة له لجمهور الناخبين والأحزاب والقوى السياسية الا أن ذلك يتطلب منها دوراً اكبر في متابعة تنقيح السجل الانتخابي مع الجهات المعنية.

- (٤) الارتقاء بنسبة الوعي والتثقيف بالاجراءات التي تتم في كل مرحلة من مراحل الانتخابات المختلفة لجمهور الناخبين هناك ضرورة لدعم وتأهيل آلية الإعلام والتثقيف لمفوضية الانتخابات .
- (٥) توحيد الرؤية والجراءات عن إثبات الشخصية للناخبين بحيث تكون هذه الوثائق مبرئة قانونياً دون الرجوع لشهادات السكن التي لا تثبت الهوية لعدم وجود صورة شخصية معتمدة في شهادة السكن.
- (٦) الاهتمام بوصول المعينات المتعلقة بإجراءات الاقتراع بزمان كاف من تاريخ بدء الاقتراع خاصة للمناطق الريفية النائية.
- (٧) ضرورة المحافظة على إستمرارية المفوضية القومية للإنتخابات وتمكينها خلال فترة ما بين الإنتخابات القومية من القيام بالدور التثقيفي وتطوير القدرات لمؤسسات المجتمع المدني السياسية من أجل إدارة الإنتخابات بالمعايير الدولية والعمل على رصد تقييم العثرات الإدارية التي صاحبت العملية الإنتخابية لتفاديها في المستقبل بوضع السياسات المناسبة.
- (٨) ضرورة الوصول إلي توافق وطني لمخرجات الحوار لإقرار دستور دائم متوافق عليه من كل الأطراف والقوي السياسية لتأكيد سيادة حكم القانون.

الخاتمة

'بعد أن قامت المفوضية بمراقبة الانتخابات وفقاً لما جاء اعلاه تؤكد المفوضية ان العملية الانتخابية تمت بنزاهة وشفافية رغم الصعوبات والمشكلات التي واجهت المفوضية القومية لحقوق الإنسان سواء قبل أو بعد أو خلال عملية الاقتراع ولكننا علي الرغم من ذلك لا نستطيع أن ندعي أن كل ما قمنا به كان كاملاً ، ولا يمكن أن نزعّم أن أخطاء أو تجاوزات لم تتسرب من أفراد لا يشعرون بمعني المسؤولية الا أن ما يمكن أن يؤكد هيكل الثقة والاطمئنان هو أننا لم نسمح لخطأ عرفناه أن يمر ولم نقبل تجاوزاً رأيناه أن يبلغ مداه .

وبهذا كنا موضوعيين ومارسنا الحيادية والشفافية بكل المقاييس لان الهدف الأول والأخير الذي وضعناه نصب أعيننا هو مصلحة الوطن من أجل البناء والعدالة وسيادة حكم القانون.

والله الموفق،،،

**المفوضية القومية لحقوق الإنسان
السودان**



مراقبة المفوضية في محلية بحري



اللجنة العليا للمراقبة تتلقى أمبيكي



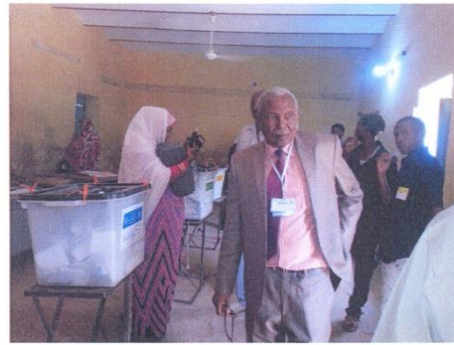
المفوضية ترأب بالبحر الأحمر



المفوضية بولاية النيل الأزرق



المفوضية ترأب بولاية كسلا



اللجنة العليا تتفقد مراقبة ولاية الخرطوم



التقارير الإعلامية للجنة العليا المركزية



المفوضية ترأب بالولاية الشمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

The Republic of the Sudan

The National Human Rights Commission

The FINAL REPORT ON THE SUPERVISION OF THE GENERAL
ELECTIONS 2015

April 2015

The Contents

No.	Subject	Page
1	Prelude	3
2	The Executive Summary	4
3	The Final Report	6
4	The constitutional and legal frame and previous experience	7
5	The democratic structure before the elections	9
6	The Political Frame of Elections	10
7	The organizational procedures	11
8	The elections' budget	11
9	Analysis of the electoral process	12
10	Observations about the supervision of the electoral procedures	13
11	Results and recommendations	20
12	General recommendations	22
13	Conclusion	24

Prelude:

After the finish of the General Elections of 2015 and the National HUMAN Rights Commission has done its supervisory role in observing these elections we thought it appropriate to introduce this report about the process of these elections.

This report includes the description of the procedures of the supervision with regard to the political environment that surrounded the elections and the efforts done by the Commission in raising the awareness and training of the individuals who observed including workers in the Commission itself. The report also includes the constitutional and legal frame for that supervision. It hints to the challenges and technical difficulties faced especially relevant to the wide spread stationing in all Sudanese states, the financial and logistical difficulties considering that this was one of the most complicated elections including different components; presidential, legislative, national and state wise.

In the end the Commission would like to convey its gratitude to its members and employees and associates in participating in the observation and its fine output. Special thanks to the Follow-up Committee that worked diligently to finish this job to the end.

The Commission would like to thank its partners in civil society organizations and the state who cooperated with us to complete this national and historic mission. Other thanks goes to the committee that prepared this report and refined it.

May Allah guide us in the righteous path..

Joseph Suliman Khalil,

Vice Chairman

NHRC

The Executive Summary:

The duties and obligations of the National Commission of Human Rights include the protection and enhancement of human rights and the support and supervision of elections and report about the implementation of international standards and the Document of Rights that has been included in the Transitional Constitution of Sudan of 2005 and the Law of the National Electoral Commission of 2008 and the Law of the National Commission of Human Rights of 2009 and the holding of free and fair elections, representative of the will of the people and its follow-up considering that a cardinal element of the electoral process.

The general elections that was held in Sudan in April 2015 could be considered one of the most important electoral experiments that has been held in Sudan since 1953, the date of the first elections held according to Law of self determination.

In the frame of the execution of the supervision process the Commission carried a scientific and practical plan benefiting from the experience of national, regional and international institutions that was based on procedures and decisions of the National Electoral Commission in the stages of the publication of the Electoral Record, the opening of the application to candidacy, the polling process, the count of votes and the declaration of results that was announced in Septembre 2014. The plan was also based on the means of support and supervision of elections to situations that relate to democratic conduct and freedoms before the process of elections; the most essential of which is the national dialogue, freedom of press, public freedom and the security situation in conflict zones.

The process of recording and follow-up of all stages of elections to the declaration of results has been completed. Many observations were recorded in tables and results were stated in the final evaluation about the scope of freedom and fairness of elections, the adherence to

international norms and the constitutional, legal and political concepts that will be later explained.

According to the Constitution and the Law of NEC and its procedural regulations the management of the electoral process in all its different aspects had been compliant with the law and treated all political parties and candidates equally and was able to sustain its neutrality and independence in more than one test. The elections were compatible to international norms of free and fair elections that represent the will of the voters and their freedom of choice that enabled to reach conclusions that recommend the necessity to develop the national dialogue that was declared last year and with a true national will to enable that initiative to achieve its goals in consolidating peace in conflict areas, stopping war and tribal contention, political reform in the peaceful exchange of power, giving due care to economic reform, development, the enhancement of human rights and the building social peace for the sake of well being and national unity.

The National Commission for Human Rights

**THE FINAL REPORT ON THE SUPERVISION OF
ELECTIONS OF 2015**

The national and international communities have considered election supervision as a norm and mechanism to verify the freedom and fairness of the electoral process. The importance of supervision is reflected in giving legality to the elections and enhance the confidence of voters in their veracity and the neutrality of the institutions that manage and organize the process.

According to the above mention the 2015 general elections have found wide range of international and national attention. Observers from many countries and local institutions including the National Human Rights Commission and a number of locally registered civil society organizations participated in the supervision of 2015 elections.

NEC was keen to organize the work of different observatory missions by putting the rules that regulate their ease of movement to different states to observe the electoral process in times and places of their choice. The law permits observatory missions the free access to polling and election centres in different states and attend vote count and get information from real sources, observe any irregularities or misconduct in a way that will enable them to write objective reports as a result of an observatory process done in a highly professional manner.

NHRC by presenting this final report about elections conducted in 2015 supervision which it watched since its inception to the completion of the electoral process, the description of which will come within this report. The report itself comes as a valuable legal and political addition and a vital input of NHRC that has to be recognized.

First: The constitutional and legal frame and previous experience:

- (1) The Republic of the Sudan Transitional Constitution was issued in 2005 and it stated in its second chapter under (the Rights Document) all the rights and basic freedoms. Article 27 described the essence of the Rights Document as an allegiance between all the peoples of the Sudan and their governments on all levels and a commitment that they respect human rights and basic freedoms that are embed in the constitution and that they should work to develop them, to be considered the cornerstone of social justice, equality and democracy and that the state should protect this document, enhance, guarantee and execute it. All the rights and freedoms included in international agreements, conventions and allegiances of human rights that were ratified by the government of the Sudan are an inalienable part of this document and rules regulate the rights and freedoms included with no exclusion or deletion. Article 41 of the Constitution stated the right to vote that every citizen has the right to participate in public affairs by voting as accorded by law. So every citizen who has reached the age defined by law should have the right to elect and be elected in rotational elections that guarantee the free expression of the will of voters and is run in secret general ballot.

Needless to say that the Constitution has not left these rights without guarantees; article 48 states that it is not allowed to reduce any of the rights and freedoms that have been stated in the Rights Document. The Constitutional Court and other courts are obliged to protect this Document, defend it and the NHRC is watching its implementation within the State according to Article 142 of the Constitution.

- (2) As what concerns the legal frame according to the constitutional statement in article 27 (4) about rules that regulate the rights and freedoms contained in the Rights Document, the Law of NHRC was issued in 2009 which stipulates that one of its duties is to enhance and protect the human rights especially civil and political rights, the support and supervision of elections and give report about as of compliance to international standards and the Document of Rights included in the Transitional Constitution of the Republic of the Sudan of 2005, and the law of NEC of 2008 and the law of the NHRC of 2009 and to insure their neutrality, transparency and representation of the will of the people. In this respect elections linguistically means "choice", as the voter chooses or elects the candidates who represents him most which means that elections is a process of choice expression of view.
- (3) As regard to experiences; the general elections of April 2005 could be considered one of the most important experiences that has been in Sudan since 1953, the date of the first elections held according to the Law of Self Determination to date including those elections held in the short periods of civil democratic rule and were not capable to achieve the awaited results. Therefore the elections of 2015 are distinguished with their being held under complicated security, political and economic conditions; also there existed a contentious polarization between the traditional political parties about the timing of holding elections. The ruling party and its allies held the opinion of holding the elections on the time defined by the Constitution, while other parties thought it more appropriate to hold elections as an outcome of the national dialogue, a consensus constitution and under a transitional government.

Within the frame of Article 142 of the Constitution and guided by the Paris Principles about Human Rights Commissions ratified by the UN General Assembly in 1993 the Law of NHRC was issued regulating all related affairs. One of its most important parts relevant to this report is the explanation to the phrase about human rights as the rights and freedoms stated in the Transitional Constitution of 2005 and international and regional human rights conventions that were ratified by the Government of Sudan and stated that it should be independent in performing its duties, obligations, decisions and the use of its funds. The Commission is composed of 15 members taking in consideration the representation of women and civil society. NHRC is responsible for the protection of human rights, their promotion, to raise awareness and to watch over their implementation. The Commission is authorized to receive complaints from individuals and other entities; study them and recommend the appropriate solutions. Since it is essential to define the procedures the law stated that whenever a decision was reached about any infringement to human rights the commission recommends to the specific entity the way to redress the harm.

1) The democratic structure before the elections:

The Committee for the Support and Supervision of Elections has watched the situation relevant to democratic conduct and freedoms before the commencement of the electoral process and the most important conclusions were as follows:

(a) The National Dialogue:

The National Dialogue initiated by the government to all political entities with no exclusion and the Commission participated

in related issues to solve the chronic problems of the country. But the Dialogue did not move further enough that was reflected in the position of opposition political parties that demanded the delay of elections till the outcomes of the National Dialogue are known and a constitution ratified then elections to be held after a national transitional period while the National Congress and its allies thought it proper to commit to the date defined by the Constitution.

(b) Press Freedom:

The Sudanese press has faced in the period before elections a series of security and legal procedures en masse that reached the ban of 14 papers in one day. But according to the Commission's accounts these measures were not directly related to elections or their boycott but never-the-less they cast a shadow on the freedom of expression.

(c) The Public Freedoms:

On this side the arrest of two significant leaders of the opposition, Dr. Amin Makki Medan Farouq Abu Eisa, and their consequent sending to court in cases not related to the opposition of elections.

(d) Security Situation in Conflict Areas:

This is mainly related to conflict areas in Darfur Southern Kordofan and Blue Nile States and the declaration of the Revolutionary Front of its intent to sabotage elections mainly in Southern Kordofan. But situation in conflict areas had no impact on the electoral process in general but voting was delayed in a number of localities in Southern Kordofan and Central Darfur States.

2) The Political Frame of Elections:

The Sudanese experience in the exchange of power is distinguished with its peacefulness and the absence of security infringement and chaos. This happens whether the exchange of power was democratic or otherwise as they all took place without leaving, in general, security failure or bloody conflict.

One of the significant indicators is that different Sudanese

governments after independence have faced difficulties with matter of consolidating a settled regime in governance or management due to challenges like the war in the South and then the armed conflicts in Darfur, South Kordofan and Blue Nile States. But never-the-less the electoral processes whether under democracy or other eras were all run under the constitution governing at the period. So elections were run under the ongoing Constitution of 2005 according to the Law of 2008. Hence-with the last electoral experiment of 2010 was referred to the Transitional Constitution of 2005, the Comprehensive Peace Agreement and the electoral Law of 2008 and is considered the first with regard to comprehensiveness and range; as it included the election of the President of the Republic, the Chairman of the Government of Southern Sudan, the States' Governors, members of the National Legislative Council and the Council of Southern Sudan

The present elections of 2015 which we are reporting was run under the Transitional Constitution of 2005.

Second: The organizational procedures:

(1) The Budget of the Supervision:

It is known that the Commission's budget does not include a separate budget for supervision of elections and when a decision to supervise elections we made a budget for then raised it to the Presidency on Feb. 24, 2015 but up to till the report was written no reply from the Presidency was received. But as it is a constitutional and legal obligation for NHRC to do that we wrote to the Ministry of Finance and National Economy and carried on with the necessary follow up until it was almost impossible to stand for our obligation unless would cut from the allocated budget of the Commission. At the end and very close to the start of elections we were able to participate because we continued our preparations and with the efforts of all members of the Commission, including the

vice-chairman, we were able to participate covering the Centre and a considerable number of the States as may be shown later in the report.

The proposed figure to the Presidency was 562000 SD and was reduced to 230000 which would be cut from the annual budget of the Commission that obliged us to reduce the number of States and teams and the difference exposes the impact of the reduction of the necessary funds although the Commission acquired an additional 30000 from other sources.

(2) **The Commission took the following organizational procedures:**

- a) Support the electoral process with a cultural and training programme for the leaders of the national organizations that were authenticated to participate as observers, train the civil society organizations members in observation and raise the electoral awareness of the public through different media tools.
- b) **Execute the supervision of elections** in the stage of voting and vote count; a united form was designed for all observers from civil society organizations and to train them on watching and data collection in polling centres and committees. A number of 120 observers were distributed States under the guidance and leadership of Commission members; a central room was established in the NHRC HQ, a technical secretariat and a committee to receive complaints. The room receives information from observers in the polling stations and committees and makes the necessary categorization and analysis and issue, henceforth, declarations whilst the polling is in progress.

c) **The support of elections** by raising cultural awareness of the public and enabling them to practice their civil and political rights wisely and cognitively and the elections should represent the true will of the people by participating in public life through the enhancement of the values of democracy and good governance. To this effect the Commission held a number of workshops and media venues. Four major workshops were held to train civil society leaders in observing elections. One of the prominent workshops was the one held for the General Association of Sudanese Press Workers.

d) The Procedures of Supervision:

NHRC has adopted detailed procedures to cover the supervision in the polling period with no less than 30% in all States including Khartoum State that has high population density, high ethnic, cultural, ideological and political diversity. The Commission observed in 468 polling centres in all the localities of the State. Fourteen States have been covered and five States were not; they include Central Darfur State, East Darfur, Southern Kordofan and White Nile due to logistical reasons that hampered the movement of the teams in these States during polling period.

e) The observers filled the united form prepared by the Commission that included six major axes:

1. General information: the state,- the region,- the polling centre,- the observer,- the date.
2. Information about the polling centre.
3. Polling information including the correctness of procedures, mistakes, use of corrupt means.

4. Information about the correctness of legal procedures used in the polling process.
5. Information about polling security.
6. Information about count and general results.

f) The time table of 2015 Elections:

According to the time table announced by the Commission in Septembre 2014 the electoral process in all its stages to the declaration of results, the time table was delayed for a week due to the time needed for the National Council to amend the Constitution that abolished the election of State governors and to be appointed instead.

According to the coverage plan observers, with the total number of 80, were divided into three groups:

- The group of East Nile localities (Khartoum North).
- The group of between the Niles (Khartoum)
- The group of West Nile localities (Omdurman)

The supervision plan was deemed to cover 30% of the localities of every state but in practice it covered 34% in all Sudan States.

The flow of daily information from the central supervisory room in NHRC HQ, the secretariat and the supervisors over the Capital and States were able to get information from field observers by different communication means in different intervals through the day. Information received will be categorized, analyzed and raised to the Supreme Committee to take prompt action and then document to become part of the final report.

3) The Management of Elections:

Based on the Transitional Constitution of 2005 and the Law of NEC that gave the responsibility of elections and referendums to NEC; their execution and management, the NEC issued the basic information about the electoral record and the administrative structure of the electoral process as follows:

No.	Description	Total
1	The number of registered voters in the circles where elections were held	13 126 989
2	Number of polling centres	6611
3	Number of polling committees	10942
4	Number of people employed	60000
5	Number of actual voters	6091412
6	Percentage	46.4%

The circles where voting has been cancelled (postponement due to security reasons):

- Seven circled in Southern Kordofan and two in Central Darfur.

The circles where voting has been cancelled (candidates won because of no competitors)

- Four circles in West Kordofan State
- A circle in Southern Kordofan State
- A circle in Southern Darfur State.

4) Analysis of the Electoral Process:

a) Elections Results:

Elections were held according to the announced time table in three days a fourth day was added 13, 14, 15, 16 of April. Some circles more time was added due to the delay in the arrival of elections tools:

- Ambaru, Kernoy, Et Teena Localities in North Darfur State for two days.
- El Jazeera State Localities for two days.

Elections for the President:

No. of candidates	The winner	No. of votes	Percentage
16	The candidate for National Congress Omer Hassan Ahmed el Bashir	5584836	94.05%

The results of National Council:

No.	Party	No. of seats
1	National Congress	323
2	Unionist Original	25
3	Independents	19
4	Democratic Unionist	10
5	Umma Fedral	10
6	Umma Plural Leadership	6
7	Umma Reform & Development	5
8	National Freedom & Justice	5
9	Umma United	5
10	Umma	2

Other parties include: Freedom and Justice 2 seats, Ribat National 2, Haqiqa Fedral 2. The parties of Daštoor, Sharq for Justice and Develoment, the General Union of north and South Funj, the People Movement, Free Lions and National Umma all have got one seat

b) Notes on Election Procedures Supervision:

the Elections procedures have been watched and followed since the stage of publishing the record to the declaration of results. A number of observations were noted in the final evaluation of the electoral process and they are:

1. The Electoral Record:

In most of the states the names of voters were missing from the published lists in polling centres and committees and many faced difficulties in finding the committees where their names had been registered because of the change of the locations of some committees. Although NEC specified a free number for such cases but many of the voters were unable to be in touch with public media tools to retrieve their number.

2. The Opening of Candidacy for the Presidency and Legislative Councils:

According to the time table prepared by NEC the candidacy for presidency and membership of the national legislative council (the National Council) and the state legislative councils was open to all parties participating in elections.

The period for candidates for the presidency witnessed the application of 16 who were eligible of whom 4 represented parties and 12 were independent.

3. Election Campaigns:

NEC was able to guarantee equal chances for candidates to elaborate their policies on different official media outlets while advertisements with posters and mass meetings was less than average due to lack of funds which some leaders of contending parties vocally complained about.

4. Polling:

NEC devised an organizational structure to administer the electoral process that included higher committees for all the states, localities committees and circles committees under the supervision of different supervisors. They were trained in a number of workshops about the management of the electoral process. At the level of committees polling tools as polling cards, boxes, inks, screens etc.. were made ready; the ways of outreach campaigning to raise awareness with the use of all media tools: videos, brochures and the preparation of voters registries. Never-the-less many voters were unable to know their locations in the voting process which means that more education is needed.

5. Polling Centres and Committees:

It was obvious that there were mistakes in the names of centers and some difficulties in finding the centres after the relocation of many. Also there was a weakness in services and lack in electric lights as many were in schools that use prepaid electricity.

Observers also noted the entry to polling centres of many of the servicemen in their official attire and presenting their work document as an ID.

6. Corrupt, Illegal Practices and Electoral Irregularities:

Observers of the Commission were not able to note any malpractices from any of the parties or candidates or agents, but some six cases of fraud, which may be considered as individual behavior, were registered. The culprits were caught and would stand trial.

7. Voters Participation:

In the first in almost all election centres participation was weak. Percentages ranged between medium and good. The number of voters increased in the 15 and 16th. Observers noted the majority of female presence 70 – 80% taking in consideration the age factor and the lukewarm participation of youth.

8. Electoral Violence:

The days of polling and count were free from violence in most areas except some of the committees in conflict areas as mentioned above but these cases did not affect the electoral process as had been planned by the Revolutionary Front.

9. Polling Centres and Committees:

The observers recorded in general the regularity of operation in polling centres and the effort done by the committees of NEC in availing election workers, their training and enabling them to do their obligations but some observations should be made about delays in the opening of some centres especially in the first day due to lack in means and as curtains that guarantee the secrecy of voters choice were put against open windows, the presence of posters that belong to some candidates close to the perimeter of the polling stations. Some of the centers had been shifted from their original place especially in Kassala and Blue Nile States.

10. Identification:

Observers, especially in Khartoum and some states, noted that committees to identify those who do not have IDs by accepting residence certificates from popular committees or the personal witness of the chairman or members of the polling committee which a point of controversy between the observers and parties' agents on one side and the polling committee on the other side.

Results and Recommendations:

From the overall supervision of the electoral process in each stage and the collection of the data delivered by the forms of the employees of NEC and the follow up of the activities, conferences and publications of the Commission in the period of of the electoral process we can sum the success of the supervision of 2015 elections to the following:

First:

According to the Constitution and the Law of NEC and its procedural regulations, the management of the electoral process in its different axes was run according to law and it treated all political powers and candidates on equal footing and reserved its neutrality and independence in many of the tests.

Second:

No electoral violence was observed in all the states of Sudan as there was no breach of security or chaos in the centres and the elections were distinguished with a general public awareness from those who participated or rejected or from competing political powers and the independent candidates.

Third:

The electoral process was free from malpractices and electoral irregularities or illegal practices in a planned or systematic manner. What had occurred in some centres is minimal and individual.

Fourth:

The incidents that occurred in conflict areas; the shelling and kidnapping do not affect the general flow of the electoral process in those areas and were of the size the Revolutionary Front had threatened to stop the elections in those areas.

Fifth:

The element of observing the transparency of elections by a considerable number of civil society organizations the national institution for human rights (NHRC) in addition to regional organizations represented by the Arab League, the African Union, international missions had made a high standard of protection against a lapse into transgression or infringement to international norms for elections and these organizations was able to perform their job freely and efficiently.

Sixth:

The electoral process with all its different and participating elements and that took place in April 2015 can be generally credited as compliant with international norms of a free and fair elections, reserving the civil and political rights that allow the electorate to cast their vote and define their choices in freedom and secrecy and to represent their will.

Seventh:

According to the Constitution and the Law of NEC and their procedural regulations the management of the electoral process in all its different aspects was concordant with the law and NEC was committed to the time table lest for the benefit of the electoral process when a delay for a week was necessary to make the legislative amendments. NEC was also fair in the treatment of the political powers and the candidates and kept its neutrality and independence in more than one test.

Eighth:

Although many objections according to law were raised to courts and were annulled, the NEC was able to announce the winning candidate for the Presidency and some circles were ruled for reelection.

General Recommendations:

To make use of this experiment from the point of view of supervision the NHRC would recommend the following:

1. The elected government and the political powers and opposition and the active civil society sectors should give due care to the promotion of the national dialogue that was declared last year, with a true national will to make it reach its goals in achieving peace in conflict zones, stop wars and tribal conflicts, achieve political reform in the field of peaceful exchange of power, heed to economic reform and development, enhance human rights and social peace building between different components of the society for the sake of independence and national unity and the necessity to reach a national consensus as a result

of dialogue to ratify a permanent constitution that is agreed upon by all parties and political powers to ensure the rule of law.

2. The State should give special attention to the national institution for human rights (NHRC) and the national organizations working in the field of legal civil aid y empowering them to fulfill their obligation in enhancing civil and human rights.
3. In spite of the good work done by the NEC as a custodian of the electoral record and its publisher to public and political parties and powers but this demands a bigger role in the follow up of verification of the record with concerned.
4. The promotion of awareness and education with the procedures of that need to be completed in each stage of elections to the public. There is a need to support and rehabilitate the information mechanism for NEC.
5. Come with a unified view and procedures concerning identification of voters methods that should make these documents legally valid without referring to residence certificates that cannot be valid because of the absence of a certified photo of the holder on it.
6. Take due care to deliver voting tools on time before the start of the electoral process especially for remote rural areas.
7. The importance of keeping the continuity of the work of NEC and enable it between elections to play its role in raising awareness and capacity building of civil organizations to be able to manage elections on

international standards and to work on mend the management defects to avoid them in future.

8. The necessity to reach a national consensus as a result of dialogue to ratify a permanent constitution that is agreed upon by all parties and political powers to ensure the rule of law.

The Conclusion:

As the Commission has completed its supervisory mission in observing the elections according to what has been presented above it confirms that the electoral process had been completed honestly and transparently in spite of difficulties and problems that confronted NHRC whether before, after or within the electoral process. In spite of that we would not claim that all what we have done was perfect or to deny that some mistakes or transgression by some irresponsible individuals had not happened but we ensure that no mistake that we knew of was left to go, or accept transgression that we saw was allowed to reach its end.

In all this we tried to be as objective as possible and practiced ultimate neutrality and transparency because our foremost goal is the welfare of the country for the sake of development, justice and the rule of law.

May Allah lead us to the righteous path.

**The National human Rights Commission,
Sudan.**